

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 15 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 61,51 دولار أمريكي مقابل 61,36 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة

البتترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس لتلقي قرب أعلى مستوياتها منذ عام 2015 مدعومة بتعهدات من السعودية أكبر منتج في

منظمة (أوبك) وروسيا أكبر المنتجين خارج المنظمة بأن أي خروج من اتفاق تخفيضات الإنتاج سيكون تدريجيا. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي

مزيج برنت 35 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 65,25 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 11 سنتا ليصل إلى مستوى 58,47 دولار.

«المركزي» تحرك منفرداً مرة واحدة في حالة الزيادة و5 حالات خفض

«الشال»: حركة الفائدة على الدينار خالفت الدولار 11 مرة

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	11,200,343	%22.7
بنك الكويت الوطني	8,387,159	%17.0
بيت التمويل الكويتي	5,546,345	%11.2
شركة الوهبت (ثر.م.ب.)	3,416,338	%6.9
بنك الكويت الدولي	1,915,804	%3.9
الإجمالي	30,465,989	%61.8
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	20,558,032	%41.7
قطاع الاتصالات	11,732,252	%23.8
قطاع خدمات مالية	8,468,891	%17.2
قطاع العقار	2,877,795	%5.8
قطاع الصناعة	2,633,543	%5.3

جدول توضيحي 2

البيان	الأسبوع الواحد الخمسون	الأسبوع الخمسون	التغير
عدد أيام التداول	2017/12/21	2017/12/14	%
مؤشر الشال (قيم 34 نقطة)	386.0	385.2	%0.2
مؤشر السوق (أسعار)	6,413.7	6,331.7	%1.3
قيمة الأسهم المتداولة (إدك)	49,318,589	40,568,913	%21.6
المعلن اليومي (إدك)	9,863,718	8,113,783	%21.6
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	322,582,542	275,183,841	%17.2
المعلن إلى (أسهم)	64,516,508	55,036,768	%17.2
عدد الصفقات	13,483	11,791	%14.3
معلن اليومي لأعد الصفقات	2,697	2,358	%14.3

جدول توضيحي 1

♦ التضخم يمثل قلقا بالكويت لأن المتوقع له خلال عامي 2017 و2018 هو 2.5 بالمئة و2.7 بالمئة

♦ البنوك المركزية تستعمل حركة سعر الفائدة كأداة فعالة تبعاً لتقديرها لاحتمالات أداء الاقتصاد

♦ مخالفة حركة سعر الفائدة بين الدولار الأميركي والدينار الكويتي ليست سابقة تحدث للمرة الأولى

♦ النمو المتوقع في الكويت وفق تقديرات صندوق النقد خلال أبريل الفأت بالساب 0.1 بالمئة

قال تقرير الشال الاسبوعي والصادر امس السبت لقد خالف للمرة الثانية خلال العام الجاري، بنك الكويت المركزي حركة سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي التي رفعها الفيدرالي الأمريكي ربع نقطة مئوية يوم 14 ديسمبر 2017، وكما ذكرنا في فقرة من تقرير سابق في يونيو الفائت، بأن مخالفة حركة سعر الفائدة بين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي ليست سابقة تحدث لأول مرة، ففي تاريخ تلك العلاقة بين السعرين منذ بداية الألفية الحالية، خالفت حركة الفائدة على الدينار الكويتي حركتها على الدولار الأمريكي، 11 مرة في حالة الزيادة، و 11 مرة في حالة الخفض، من أصل 48 تغيير على فائدة الدولار الأمريكي، كما تحرك بنك الكويت المركزي منفرداً مرة واحدة في حالة الزيادة و5 حالات خفض.

وتستعمل البنوك المركزية حركة سعر الفائدة كأداة فعالة تبعاً لتقديرها لإحتمالات أداء الاقتصاد الكلي، فعندما يضعف أداء الاقتصاد، أي في أحوال الركود أو النمو الهش، تتوسع السياسة النقدية بخفض سعر الفائدة، وعندما يئثر أداء الاقتصاد بالانتعاش، تستنقبه السياسة النقدية الإنكماشية حتى لا يدخل الاقتصاد حقبة تضخم تنسحق تنافسيته. وفي قرار الفيدرالي الأخير، بداية قلق حول التضخم، رغم مستواه الحالي الضعيف البالغ 1.6%. أي أدنى من مستوى 2% المستهدف، ولكن العمالة باتت شبه كاملة عند مستوى 4.1%. والنمو قد يبلغ 3% سنوياً، ومؤشرات أسواق الأسهم تكاد تتضاعف من سواءها في نهاية عام 2008.

العكس صحيح في الكويت، فالنمو المتوقع كان وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل الفائت بالسالب 0.1%-، وبعد أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو الفائت، أصبحت تقديرات النمو في تقرير أكتوبر للصندوق بالسالب 2.1%-، وهو تطور سلبي كبير. ولا

يمثل التضخم قلق كبير في الكويت، لأن المتوقع له خلال عام 2017 و2018 هو 2.5% و 2.7% على التوالي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، وغالبية التضخم مستورد، وقلق بنك الكويت المركزي مختلف، ومصدره هو أن تقلص الفجوة بين سعري الفائدة لصالح الدولار الأمريكي، قد تدفع بالبورصة إلى التحول إلى الدولار الأمريكي، وهو تحول يدعمه عنف الأحداث الجيوسياسية في الإقليم.

وبحلول بنك الكويت المركزي أن يعوض تبعات قراره بتثبيت سعر الخصم، بزيادة تكلفة سياسته البديلة على موارد المالية، فهو يرفع سعر الربو -خصم الأوراق التجارية- لكي يعوض البنوك عن حاجتهم على الأموال، ويدفع لهم فارق ربع النقطلة المئوية، مقابل إتاحة الفرصة لهم لرفع الفائدة على ودائع الدينار الكويتي. ومع تطورات النمو السريع، منذ قرار يونيو الفائت بتثبيت سعر الفائدة خلافاً للفائدة على الدولار الأمريكي، يبدو أنه اتخذ قراراً صحيحاً حينها. وإزاداً بالقلق النمو بعدما بما يبرر قراره الحالي بالإستمرار في تثبيت سعر الخصم على الدينار الكويتي عند مستوى 2.75%. وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الكويتي سوف ينمو موجباً بتوقعات تراجع ما بين 2.7% في أنشائها و 4.1% في أعلاها للعام القادم 2018. كما تشير التوقعات إلى احتمال رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في عام 2018 ثلاث مرات، بربع النقطة المئوية في كل مرة. ورغم أن هامش الحركة للسياسة النقدية حينها سوف ضيق، إلا أنه يحسب للبنك المركزي الكويتي أنه مؤسسة مهنية قادرة على الإفادة من ما لديها من معلومات لإتخاذ القرار الصحيح. ونميل إلى الاعتقاد بأن رفع سعر الفائدة -الخصم- على الدينار الكويتي سيبدأ العام القادم.

مشروع التخصيص

يبدو أن بورصة الكويت مقبلة على حقبة من تطورات جوهرية، تشمل ملكيتها، فهي بصدد التحول إلى شركة قطاع خاص، وبصدد تعديل جوهرى على تركيبة أسواقها، وهو تغيير مستحسن منذ زمن لإختلاف دور البورصة بين ما قبل وبعد أزمة العالم المالية، و لاحقاً أثر الإنحسار رواج سوق النفط. فآثر المتغيرات الكلية على سيولتها والهوف من الإدراج فيها، إختلفاً جوهرياً، فسيولة بورصة الكويت في عام 2007، بلغت نحو 36.96 مليار دينار كويتي، وبعد لشركات المدرجة حينها بلغ 196 شركة، أي بمعدل نصيب من السيولة لكل شركة مدرجة فيها بحدود 188.6 مليون دينار كويتي، أو نحو 620 مليون دولار أمريكي. وكانت معظم للسياسة النقدية حينها سوف يرضع سنوات بعد الأزمة إستمر معه نهج الإدراج من أجل الإدراج لتحقيق منافع مالية من تداول الأسهم منذ زمن من إختلاف دور البورصة بين أقصاه في أبريل 2011 عند 217 شركة، ولكن، شح السيولة أدى إلى تحول الإدراج من قيمة، إلى عبء على الشركات غير السائلة، وبدأت مرحلة الإنسحابات، وأصبح العدد حالياً 157 شركة.

ورغم أن بورصة الكويت حظيت بسيولة عالية فيما جوهري، من عام 2017 -حتى 15/12/ 2017- ببلوغ سيولتها نحو 5.6 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.9 مليار دينار كويتي لكامل عام 2016، إلا أنها متدنية جداً مقارنة بسيولتها ما قبل الأزمة. ففي عام 2007، أي عام كامل قبل أزمة العالم المالية،

ونحن لا نجزم بصواب رأينا، ولكن، هناك الكثير من التجارب لكيانات فشلت لغياب الإهتمام نتيجة هامشية المصلحة، خصوصاً وعمل البورصة الجديدة يبدأ في زمن فيه إنحسار كبير للسيولة بتأثير من متغيرات كلفة يصعب تغيير مسارها على المدى القريب إلى المتوسط. وتكتسب قوة الربط بين الملكية والإدارة أهمية أكبر، لأن البورصة مقبلة على تغيير جوهرى في تركيبة أسواقها إضافة إلى تنوع منتجاتها وتشجيع صناع سوق لدعم عملها، ذلك كله سيواجه مصاعب إن كانت بدايتها ضعيفة.

إعادة البناء

نعتقد بصحة التوجهات المعلنة لدى البورصة بالتعامل مع واقع أفزته متغيرات لا سلطة أو تأثير لها على معظمها، والإجراء الصحيح هو التركيز على تغيير ما هو في حدود سلطتها، وهو ما تم الإعلان عنه مراراً. ولعل أهمها هو إعادة غربة 157 شركة مدرجة في سوق واحد حالياً، بنزولها على 3 أسواق، التكاليف والتخطيط سلفاً لبناء بنود الإيرادات عند مستويات سيولة ليست عالية، فالاستثمر، والمدير، يحتاجان إلى وعد بتحقيق عائد مناسب من أجل الإقبال على المساهمة، ثم دعم الشركة الوليدة. وثالثها، الحرص على أن يكون في الشركة مساهم مؤثر بحصة كبيرة 20%- إلى 30% مثلاً- يحرص على حماية ملكيته، سواء كان مالك مهتم أو شريك إستراتيجي يتولى مهمة إدارة الشركة وإحترام هدف إنشائها بالتوفيق ما بين ربحيتها ومتطلبات أهداف الاقتصاد الكلي. وبعض ما يطرح الآن مغاير، وقد لا يكون صحيح، وهو تفتيت تلك الملكية، فألى جانب الـ 50% للإكتتاب العام، هناك حصص 24%-6% لمؤسسات عامة جرت العادة أن تأخذ دور الشريك الصامت أو السليبي، سواء تملك الحد الأدنى أو الأقصى، ثم حصص صغيرة لشركات مدرجة، ومشغل هناك احتمال ألا يملك سوى 0.5%، ونعتقد بخطأ مثل هذه التركيبة للملكيات.

في الأسواق الأدنى محتملة، كما يضمن حداً مقبولاً من التضخيم والرقابة حتى في أدنى الأسواق، ولا يجرم شركاته من سيولة التداول عند الحاجة. وتبقى الحركة بين الأسواق خيار محتاح، إلى الأدنى متى ما فقدت إحدى الشركات بعض معايير انضمامها إلى السوقين الأعلى مرتبة، أو العكس، أي متى ارتقت شركة بمعاييرها إلى مستوى سوق أعلى، كما في البطولات الرياضية.

وتبقى معايير تصنيف الشركات في غاية الأهمية، ورغم اعتقادنا بالأهمية القصوى لمعقد بضرورة إضافة معيار الأداء التاريخي وسلامة وجودة أصول الشركة وتركيباتها المالية وأدائها المحتمل كمعيار رئيسي ثالث، والأخير يحتاج إلى قدرات فنية عالية لدى فريق البورصة لإصدار أحكامه. ولازال الوقت مبكراً لتحديد وزن كل معيار، فتقدير الأوزان يعتمد على الفئز المبدي للشركات، إذ لايدوان السبيلة سيكون الأعلى وزناً. وسيولة المتاجرة بالأسهم على حساب محتوى وأداء الشركة، ذلك تسبب وينسب حالياً في إنحراف سيولة السوق وتطرقها في الميل إلى المضاربة مع أي بادرة نشاط، ويعون كبير من مؤشر سعري خاطئ وخطر، لذلك لا بدوم نشاطها. وعزل السمين من الغث من الشركات، سوف يخفض كثيراً من أثر المضاربة المقامرة على الشركات الجادة، بما يعين من خفض مخاطر التداول في سوقها، وربما زيادة سيولته، ولعل الهدف الأهم، هو إحتمال تشجيع شركات صغيرة لشركات مدرجة، ومشغل هناك احتمال سوق مستقر. ومتطلبات الإدراج في كل سوق، ستكون مختلفة، وذلك يجعل تكلفة الإدراج

وتقديم وتشجيع ولوج صانع السوق، وربما تكون كلها مرتبة سلفاً، وحتى وإن كانت، لا بد من إستعراضها وتلقي ردود فعل عليها مثلما فعلت هيئة أسواق المال مع لوائحها.

بنك وربة

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب-، بلغ نحو 4.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 877 ألف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو مطلق في أرباحه بنحو 3.9 مليون دينار كويتي. ويعود الفضل في النمو إلى ارتفاع إيرادات الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث أن كانت نحو 73.1%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 8.8 مليون دينار كويتي، بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 3.3 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 17.7% لاشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 5.6% للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 542.6 مليون دينار كويتي، ونسبته 48.1%، ليصل إلى نحو 1.670 مليار دينار كويتي، مقابل 1.127 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 636.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 37.4%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 1.033 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدبئو التمويل بنحو 395.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 47.7% وصولاً إلى نحو 1.223 مليار دينار كويتي (73.3% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 62%، أو نحو 468.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 754.9 مليون دينار كويتي (73.1% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدبئو تمويل بنحو 37.4%، وصولاً إلى نحو 137.2 مليون دينار كويتي (8.2% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 99.8 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 65.1%، أي نحو 54.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 83.1 مليون دينار كويتي (8% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 6.6%، مقارنة بنحو 1.3%، وارتفع، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 6.3%، مقارنة بنحو 1.2%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، حين بلغ نحو 0.5%، مقارنة بنحو 0.1%. وبلغت ربحية

السهم (EPS) نحو 2.3 فلس مقارنة بنحو 0.9 فلس، وبلغ مؤشر مضاف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 ضعف مقارنة بنحو 1.8 ضعف.

اسم الشركة	الربعين	الربعين	الفرق	الفرق	الفرق
2017/12/21	2017/12/14	%	%	2016	%
1 - بنك الكويت الوطني	129.1	277.2	0.4	362.9	18.2
2 - بنك الكويت الدولي	193.4	195.0	(0.8)	195.0	(0.8)
3 - بنك الكويت العربي	373.3	375.3	(0.6)	348.7	7.3
4 - بنك الكويت الإسلامي	796.4	196.4	0.0	196.4	0.0
5 - بنك الكويت الوطني	240.7	239.7	0.4	214.7	12.1
6 - بنك الكويت العربي	313.9	327.1	(1.5)	361.0	(8.1)
7 - بنك الكويت الإسلامي	266.9	297.9	(6.3)	263.4	4.8
8 - بنك الكويت العربي	1,417.3	1,403.8	1.0	1,722.1	20.9
9 - بنك الكويت الإسلامي	431.4	429.4	0.5	379.3	13.7
10 - بنك الكويت العربي	122.7	124.9	(1.3)	112.6	9.6
11 - بنك الكويت الإسلامي	239.4	237.5	0.4	251.3	(8.7)
12 - بنك الكويت العربي	124.9	126.6	(1.1)	119.3	4.5
13 - بنك الكويت الإسلامي	625.9	632.9	(0.9)	619.3	1.1
14 - بنك الكويت العربي	44.6	44.6	0.0	32.6	115.2
15 - بنك الكويت الإسلامي	223.2	223.8	(0.7)	211.7	18.7
16 - بنك الكويت العربي	61.5	60.4	1.8	61.7	(0.3)
17 - بنك الكويت الإسلامي	396.0	386.9	0.0	342.1	3.9
18 - بنك الكويت العربي	154.0	150.2	2.3	170.9	(9.9)
19 - بنك الكويت الإسلامي	49.3	55.3	(10.8)	43.6	141.39
20 - بنك الكويت العربي	140.7	139.7	0.7	145.0	(3.0)
21 - بنك الكويت الإسلامي	91.8	92.0	(0.4)	100.1	(9.3)
22 - بنك الكويت العربي	147.9	147.9	0.0	191.7	(22.3)
23 - بنك الكويت الإسلامي	294.4	296.6	(0.8)	238.2	19.2
24 - بنك الكويت العربي	1,413.2	1,433.4	(1.4)	1,433.4	(1.4)
25 - بنك الكويت الإسلامي	195.8	196.8	(0.4)	195.8	(0.4)
26 - بنك الكويت العربي	124.9	134.9	(0.0)	109.0	22.5
27 - بنك الكويت الإسلامي	714.6	714.6	0.0	618.1	12.6
28 - بنك الكويت العربي	199.5	171.1	0.0	149.9	33.1
29 - بنك الكويت الإسلامي	199.9	199.9	(0.2)	172.4	15.8
30 - بنك الكويت العربي	466.3	466.3	0.0	778.4	(41.3)
31 - بنك الكويت الإسلامي	3,128.0	3,185.3	(1.4)	2,486.1	20.8
32 - بنك الكويت العربي	112.7	112.7	0.0	119.3	(4.5)
33 - بنك الكويت الإسلامي	1,002.4	995.3	0.7	822.1	21.9
34 - بنك الكويت العربي	190.9	360.2	(0.6)	178.2	7.0
35 - بنك الكويت الإسلامي	71.7	71.7	0.0	49.0	(119.4)
36 - بنك الكويت العربي	1,045.7	1,045.7	(2.4)	2,561.9	(197.2)
37 - بنك الكويت الإسلامي	421.8	433.3	(2.7)	687.2	(382.5)
38 - بنك الكويت العربي	541.8	393.3	(10.9)	358.3	(44.7)
39 - بنك الكويت الإسلامي	402.9	320.6	(15.6)	402.4	0.1
40 - بنك الكويت العربي	223.4	228.8	(0.0)	551.6	(6.7)
41 - بنك الكويت الإسلامي	388.9	280.9	(1.7)	222.6	(88.1)
42 - بنك الكويت العربي	386.8	385.2	0.2	363.0	6.3

جدول توضيحي 5